

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ٦١

الخميس ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي (الجمهورية العربية الليبية)

معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة

الثالثة باعتماده في الفقرة ٨ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار، المعنون "متابعة السنة الدولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار كما أوصت به اللجنة الثالثة؟ اعتمد مشروع القرار (القرار ٨٢/٦٤).

الرئيس: بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه

المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٦٩ من جدول الأعمال.

البند ٦٩ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

اجتماع خاص يعقد في نهاية السنة الدولية للتعليم

في مجال حقوق الإنسان

الرئيس: في إطار البند ٦٩ من جدول الأعمال،

تعقد الجمعية العامة الآن، اجتماعا خاصا للاحتفال بنهاية السنة الدولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان، وفقا للمقرر

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٦٩ من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

تقرير اللجنة الثالثة (A/64/439/Add.2 (Part I))

الرئيس: إذا لم يكن هناك أي اقتراح بموجب

المادة ٦٦ من النظام الداخلي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الثالثة المعروض عليها اليوم؟

تقرر ذلك.

الرئيس: ستقتصر البيانات إذن على تعليقات

التصويت. وقبل أن نبدأ البت في التوصية الواردة في تقرير اللجنة الثالثة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الثالثة.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وأنا حريص، في هذا اليوم بالذات، على أن أضم صوتي إلى أصوات كل الذين يكافحون التمييز بجميع أشكاله. فالتمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، إنما يجرد الإنسان من كرامته وأدميته. ومع ذلك، لا يزال ملايين البشر يخوضون المعارك يوميا لمكافحة التمييز الذي يحول دون حصولهم على التعليم والرعاية الصحية والعمل الكريم.

ومطلوب منا خلال هذه الدورة أن نتابع نتائج مؤتمر ديربان الاستعراضي، في الوقت الذي لا تزال تُطرح فيه آفة التمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وتحديات في وجه المجتمعات في جميع أرجاء العالم. ولذلك، فإنني أحث اليوم أسرة الأمم المتحدة، والحكومات، والمجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، ووسائل الإعلام، والمربين، والأفراد، على الوقوف صفا واحدا للدفاع عن الاختلاف ووضع حد للتمييز.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، يعرب وفد بلدي عن بالغ امتنانه لكم على عقدكم هذا الاجتماع الخاص في نهاية السنة الدولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان، وتشكل حقوق الإنسان، باعتبارها أحد الأركان الثلاثة لمنظومة الأمم المتحدة، إحدى أكثر المسائل أهمية التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم. ويتجسد جوهرها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نحتفل الآن بذكره السنوية الحادية والستين. ولذلك، فإن المجتمع الدولي بذل طيلة أكثر من ستة عقود جهودا لتمكين جميع مواطني العالم من التمتع بمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. غير أنه يجب علينا أن نقر بأنه لا يزال أماننا، على الرغم من هذه الجهود، شوط طويل ينبغي أن نقطعه في سبيل تحقيق كامل التمتع بحقوق الإنسان للجميع.

الخاص بتوزيع جدول الأعمال المتخذ في جلستها العامة الثانية وعملا بقرار الجمعية العامة ١٧١/٦٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

وفي هذا السياق، أود أن أدلي ببيان موجز.

بمناسبة الاحتفال بيوم حقوق الإنسان، علينا أن نؤكد من جديد، وبكل صدق، على أن تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بدون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، يشكلان مقصدا من المقاصد الأساسية للأمم المتحدة. فحقوق الإنسان تمثل، جنبا إلى جنب مع التنمية والسلام والأمن، ركنا من الأركان التي تقوم عليها المنظمة. ونحن نتعامل مع هذا الركن بروح من العمل الهادف، واضعين في اعتبارنا أن جميع الدول الأعضاء تواجه تحديات في مجال حقوق الإنسان، وواعين بضرورة التصدي لتلك التحديات في سبيل مناصرة قضية حقوق الإنسان ذاتها، وخدمة السلام والتنمية. وسأواصل العمل مع الدول الأعضاء على إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بالطابع العالمي لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للانتقائية والتجزئة، وترابطها وتشابكها، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التنمية.

وقد أنشئ مجلس حقوق الإنسان من أجل العمل على ضمان احترام الجميع لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة للجميع. ومع اقتراب موعد عملية الاستعراض التي صدر تكليف بإجرائها مرة كل خمس سنوات، سنستند إلى ما اكتسبه المجلس من خبرة مثمرة لتعزيز تطوير هذا الجهاز الهام. وفي هذا الصدد، أحث الدول الأعضاء على الانخراط في عملية مفتوحة وجامعة وشفافة لتحقيق الآمال المعقودة على المجلس وزيادة تعزيز حقوق الإنسان.

والمسيحية، والأخطر من ذلك، بين الشعوب، من خلال المجتمع المدني، وحكوماتها.

واليوم، لا تزال أغلبية شعوب العالم تتخبط في الفقر، وهي محرومة من أبسط حقوقها الأساسية. وأقصد هنا تلك الأغلبية التي لا سبيل لها للحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية. فلننظر في النساء على وجه خاص، اللواتي يقعن ضحايا للتمييز ولكل أشكال العنف. ولننظر في الأطفال المحرومين من التعليم، وبالتالي، من أي فرصة للحراك الاجتماعي. وغالبية البشرية تلك لا سبيل لها للتمتع بالكرامة والحرية أو المسؤولية.

ويجب علينا أن نقر بهذا الأمر. لدى تناولنا لمسائل حقوق الإنسان، غالبا ما أهملنا المصالح الحقيقية. ويجب أن نمنح شعوب العالم قاطبة الوسائل والأدوات الضرورية لحياتها اليومية من خلال توعيتها بدورها في إيجاد الثروة وعمليات صنع القرارات التي تؤثر على حياتها.

غير أن العالم يتفق فعلا على الدور الحفاز لحقوق الإنسان في جميع الجهود الإنمائية. وبناء على وجهة النظر تلك، يشكل التحقيق الكامل للمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية أقوى ركيزة للبرامج والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنمائية. وبدون تلك الركيزة، لا يمكن تنفيذ تلك البرامج والسياسات بصورة دائمة. والقول ذاته يصدق على الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي أعقاب صدور تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية" (A/59/2005)، قرر المجتمع الدولي تعزيز حقوق الإنسان للرفي بها إلى المكانة التي تستحقها باعتبارها الركن الثالث من أركان المنظمة. وقد حان الوقت لاستعادة المعنى المناسب لمفهومَي الكرامة والحرية، والفكرة التأسيسية "نحن الشعوب" الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك

ويتمثل الشرط الأساسي لتحقيق كامل التمتع بحقوق الإنسان من لدن الجميع في توعية جميع الأفراد بتلك الحقوق وكفالة ملكيتهم لها. فكم من معاصرنا غير واعين بحقوقهم؟ وكم منهم يخضعون لمعاملة تتنافى مع المعايير الدولية؟ وغني عن البيان أن ما أجهله لا يؤثر عليّ بتاتا. فجهل حقوق الإنسان لا يساعد على التمتع بها.

والواقع أنه طيلة أكثر من ٦٠ سنة، بل ٦٥ سنة، منذ النظر في اعتماد الميثاق، اختلف ممثلو الحكومات ومنظمات المجتمع المدني المشاركون فيما بينهم، في حضم تناقضات سياسية من كل الأشكال، لدى وضع القواعد الأساسية للوجود، في أجواء تتسم بالشبهات، والخلافات، وأخيرا، الانقسام.

ثم يتكلم المرء عن الحقوق السياسية والمدنية، عن حق أو خطأ، باعتبارها أهم من الحقوق الاجتماعية والثقافية. وينبغي ألا ننسى حقيقة بسيطة واحدة: أي أن الشخص الجائع ليس له أذنان، وإرساء الديمقراطية يتوقف إلى حد كبير على تلبية الاحتياجات الأساسية.

ونتكلم عن العالمية مقابل الخصوصيات المحلية. وفي هذا الصدد أيضا، هناك حقيقة. هناك علاقة تكامل بين هذين المفهومين، اللذين يعززان بعضهما بعضا. فلنتفاهم فيما بيننا جيدا بهذا الشأن.

ويشكل التنوع الثقافي مصدرا للثراء الثقافي إن لم يكن مرسخاً على الرغم من شعورنا المشترك بالكرامة الإنسانية، وإن لم يستخدم كذريعة لتبرير إدامة السياسات الرجعية التي تتنافى مع مبدأي المساواة فيما بين بني البشر وسلامتهم، اللذين تنبثق منهما حقوق الإنسان.

وأخيرا، تشكل حقوق الإنسان موضوع خلاف مستمر بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وبين الإسلام

غير أنه، إذ ننظر في النتائج، لا يزال هناك سؤال بالغ الأهمية: إلى أي حد يشارك السكان المعنيون في وضع وتطوير وتنفيذ تلك البرامج التثقيفية؟ وأين تتجلى جدوى ذلك التثقيف في حياتهم اليومية؟

واليوم، يكمن التحدي الملح في كيفية كفالة تمكن المبادئ العالمية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية من أن تشكل مجموعة من القيم التي تحدد السلوك الاجتماعي للأفراد في جميع بقاع الأرض. ولذلك السبب فإن بلدي، بنن، اتخذ هذه المبادرة، التي حظيت على نحو سريع بتأييد جميع البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان، بغية المضي قدماً بشأن عملية التعلم في مجال حقوق الإنسان في جميع المجتمعات المحلية ذات القواعد الشعبية، معتبرا حقوق الإنسان إرثاً مشتركاً للإنسانية.

وهدفنا المعلن - وربما الهدف الوحيد الذي يستحق أن نسعى إليه في هذا المجال - هو إيجاد زخم شعبي وتشاركي في نشر المبادئ العالمية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية باعتبارها أداة لحياة يومية تتسم بالكرامة والمسؤولية للجميع. وهناك تكامل عملي بين التعلم والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. غير أن من المرجح أن تتسبب النظم التعليمية القائمة على النماذج النفعية بشكل خاص في التهميش والتمييز.

ولإصلاح ذلك الخلل والتسريع بعملية امتلاك حقوق الإنسان من لدن أكبر عدد من الأشخاص، من المطلوب من كل شخص متثقف في مجال حقوق الإنسان، بل ينبغي له، أن يصبح مشجعاً للتعلم في مجال حقوق الإنسان، وعاملاً على نشرها بين السكان عموماً. وبالتالي، يمكن للتثقيف أن يعطي زخماً للتعلم في مجال حقوق الإنسان بمعناه الأوسع. ومن ذلك المنطلق، فإن التعلم في مجال حقوق الإنسان عملية اكتساب وتراكم ودراية وخبرة، وامتلاك

السياق، أنشأنا مجلس حقوق الإنسان وزوّدناه بآلية للاستعراض الدوري الشامل.

وكانت وراء الإصلاح المؤسسي الذي اتفق عليه المجتمع الدولي الفكرة المتمثلة في ضرورة تخلص آلية حقوق الإنسان من طابع التسييس. غير أنه عندما نزيل ما هو طبيعي، فإنه يعود بكل قوة. وقد ترسّخت السياسة على حساب تمتع الجميع بحقوق الإنسان على نحو حقيقي.

وتود بنن، من جانبها، أن تعرب مجدداً عن كامل دعمها لجهود مجلس حقوق الإنسان الرامية إلى عدم الفصل بين المساواة في السيادة وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بصورة حقيقية في جميع أنحاء العالم. ونأمل أن يشكل استعراض مجلس حقوق الإنسان، المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٠، فرصة استثنائية لكي يصقل المجتمع الدولي قواعده وإجراءاته، وولايته، وإدارته، وأساليب عمله، بهدف مواصلة جهد تخليصه من طابع التسييس، وهو أمر لا بد منه لتعزيز كامل التمتع بجميع حقوق الإنسان من لدن الجميع.

وخلال الدورة الثانية والستين للجمعية، اتخذ وفد بلدي المبادرة، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وغيرها من البلدان المقدمة لمشروع القرار الذي اعتمد بوصفه القرار ١٧١/٦٢، وأعلن العام الذي بدأ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ السنة الدولية للتعلم في مجال حقوق الإنسان. ولم تُتخذ تلك المبادرة من باب الصدفة أو من فراغ، بل إنها استندت إلى اقتناع راسخ بأن استدامة جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنمائية ترهن إلى حد كبير بالمشاركة الواعية والمسؤولة لجميع المواطنين.

وصحيح أن المجتمع الدولي احتفل بعقد التثقيف في مجال حقوق الإنسان، ابتداءً من عام ١٩٩٥، الذي تمثل محوره في برنامج التعلم العالمي في مجال حقوق الإنسان في التنمية، للتعجيل بوتيرة التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

ويكمن أكبر أمل لدينا في مواصلة توسيع نطاق التوافق في الآراء على الإمكانيات الهائلة لهذا المفهوم، الذي يشكل حافزا قويا لتجديد تنشيط مجتمعاتنا في سبيل التحسين التدريجي لأحوال البشرية وتعزيز فرص تحقيق الرفاه المشترك على نحو أكبر.

وفي هذا الصدد، نشيد بجميع الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية الرائدة، والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، التي التزمت خلال السنة الدولية بتعزيز حقوق الإنسان ونشرها على الصعيد الشعبي - وباختصار، تعزيز التعلم في مجال حقوق الإنسان. ونأمل أن تثمر إجراءاتها نتائج لصالح السلم والأمن الدوليين والتنمية البشرية المستدامة، وتحقيق الكرامة الإنسانية لأكبر عدد من الأشخاص، بمن فيهم - لم لا؟ - جميع الأحياء الآن والأجيال اللاحقة؟ وذلك هو المطلوب من التعلم في مجال حقوق الإنسان.

وندعو كل المتزمين بتحقيق هذا الهدف إلى المشاركة في إيمانهم بمستقبل البشرية. ويشكل ذلك الأمر جزءا من عالمية حقوق الإنسان وتنوع الإرث الثقافي لشعوبنا في جميع أنحاء العالم. وسنجني نفعاً عميماً من السعي معا إلى الطرق التي ينبغي أن نسلكها والأساليب التي ينبغي أن نستخدمها لتحقيق ذلك الهدف في إطار التعاون والتضامن الدوليين.

السيد ويب (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم

بالإنكليزية): يسعدني أن تتاح لي فرصة مخاطبة الجمعية بهذا الشأن، في آخر يوم من السنة الدولية للتعلم في مجال حقوق الإنسان، الذي يصادف الذكرى السنوية لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وقد وضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كمعيار مشترك للإبحار لجميع الشعوب وجميع الدول. وسعى إلى بلورة تعريف عالمي للكرامة والقيم الإنسانية التي لا تنزّل،

معمم ومتواصل لحقوق الإنسان من خلال أنشطة تدريب وتشكيل مواقف وسلوكيات الأفراد في مجتمعاتنا المحلية الشعبية.

وإذ أن التعلم في مجال حقوق الإنسان يندرج في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد، فإن له بعض الميزات، التي يود وفد بلدي أن يركز على ثلاث منها.

أولاً، بما أن التعلم في مجال حقوق الإنسان يسترشد بإطارها الشامل، فإنه يتناول الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو متساو. ومن ثم، لأن التعلم في مجال حقوق الإنسان يتعلق بأنشطة مستمدة من القيم الثابتة للمجتمع ورغباته العميقة، فمن المحتمل أنه سيوجد بعض أوجه التناغم بين الفرد والمجتمع.

ويجب أن نضع في هذا الإطار القرارين ١٧١/٦٢ و ١٧٣/٦٣ والآن القرار ٨٢/٦٤، الذي اتخذته الجمعية للتو بناء على توصية من اللجنة الثالثة. ويسر وفد بلدي أن هذا القرار الأخير قد اتخذ خلال هذا الاجتماع الرسمي، احتفالاً بالذكرى السنوية الحادية والستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ونهاية السنة الدولية للتعلم في مجال حقوق الإنسان. ورمزية هذا الاجتماع تثلج صدورنا. وقد دل اتخاذ الجمعية للقرار في ظل تلك الظروف بصورة خاصة على الإرادة الجلية للمجتمع الدولي للقيام بجميع التحضيرات اللازمة لكي تتحكم شعوب العالم في مصيرها.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يمكن التعلم في مجال حقوق الإنسان كل فرد - كل رجل أو امرأة أو طفل أو شخص معاق أو مسن، وكل إنسان أيا كان عرقه أو جنسه أو دينه - من إدراك دوره في مجتمعه فيما يتعلق بإنتاج الثروة وتقاسمها وفي تحقيق حقوق الإنسان والتمتع بها، وكفالة حقوق الإنسان للآخرين، بمن في ذلك الأجيال القادمة.

ليست أقل أهمية، وتلك الحريات ليست أقل قيمة. والمبادئ التي طرحها الرئيس روزفلت ليست أقل استحقاقاً لدفاعنا عنها. لقد كانت إيلينور روزفلت هي التي ذكرتنا بأن حقوق الإنسان تبدأ في أماكن صغيرة قريبة من المنزل: في عالم الفرد، أو الحي الذي يعيش فيه أو المدرسة أو الكلية التي يدرس فيها أو المصنع أو المزرعة أو المكتب الذي يعمل فيه. وهذه هي الأماكن حيث يسعى كل رجل وامرأة وطفل للعدالة على قدم المساواة، وتكافؤ الفرص والمساواة في الكرامة بدون تمييز.

ما لم يكن لتلك الحقوق معنى هناك، فليس لها معنى في أي مكان. وما لم يتخذ المواطن إجراءات متضافرة للتمسك بها في الأماكن القريبة من المنزل، فإن سعينا لإحراز التقدم في العالم الأوسع نطاقاً سيذهب هباءً منثوراً. أولاً وقبل كل شيء، إن معرفة المرء لحقوقه هي التي تعلّم وتحفز العمل الفردي. ويعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالأهمية المحورية للتعليم والتثقيف من أجل تعزيز احترام تلك الحقوق والحريات، وضمان الإقرار العالمي والفعال بها عند مراعاتها. والمادة ٢٦ من الإعلان تتكلم عن دور التعليم في تعزيز الإنماء الكامل لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

نحتفل اليوم بنهاية السنة الدولية لتعلم حقوق الإنسان. إن قرار الجمعية العامة (القرار ١٧١/٦٢) الذي اتخذ عام ٢٠٠٧ معلناً هذه السنة يسلم بأن هذا التعلم ينبغي أن يسهم في اعتبار ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أسلوباً للحياة تنتهجه الشعوب في كل مكان، ويعرب عن الاقتناع بأن يكون كل امرأة ورجل وطفل ومدركين لجميع ما لهم من حقوق الإنسان والحريات الأساسية من أجل تمكينهم من استغلال كامل إمكاناتهم البشرية.

بعد ٦١ سنة، تشكل ركيزة التزامنا الجماعي بحقوق الإنسان. وهو وثيقة استثنائية صيغت على أنقاض الحرب ولا تزال تلهم الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم.

وبينما ينبغي أن نتوقف في هذا اليوم، على نحو مناسب للاحتفاء بالإنجازات المميزة للماضي ولإحياء ذكراها، يجب علينا أيضاً أن نتذكر أن أفضل طريقة لتكريم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الأعمال وليس الأقوال. ويجب على التزامنا اليوم أن يتجاوز عبارات الإعلان ذاته ليشمل قياس ارتفاع جهودنا إلى مستوى مبادئه. وقد أدرك كوفي عنان ذلك الأمر عندما وصف الإعلان العالمي بالمعيار الذي نقيس به التقدم البشري.

وإيمان الولايات المتحدة اليوم بالأهمية الأساسية للمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قوي كما كان قبل ٦٠ سنة، عندما ترأس إيلينور روزفلت اللجنة التابعة للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي صاغت الإعلان.

وقد ذكر الرئيس أوباما، في خطابه أمام الجمعية في دورتها الرابعة والستين (انظر A/64/PV.3) بالعبارات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة التي تلزمنا بتجديد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة وقيمة الإنسان وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء. وتعهد بأن أمريكا ستقف دوماً إلى جانب من يكافحون من أجل كرامتهم وحقوقهم، ومن أجل الطالب الذي يسعى إلى التعلم، والناخب الذي يريد إسماع صوته، والبريء الذي يصبو إلى الحرية، والمضطهد الذي يتوق إلى المساواة.

قالت الوزيرة كلينتون اليوم في كلمة ألقته بمناسبة قبولها جائزة معهد روزفلت للحريات الأربع إنه على الرغم من مواجهة الخصوم المختلفة والمعارك، فإن تلك الحقوق

المبدولة بقيادة الأمم المتحدة، بمواصلة العمل لتعزيز التثقيف والتعلم في مجال حقوق الإنسان باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الالتزام الطويل الأمد بالنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس في كل مكان.

السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سرور وفدي الاشتراك في هذه الجلسة الاستثنائية للاحتفال بنهاية السنة الدولية لتعلم حقوق الإنسان. ونرحب بالقرار عن متابعة السنة الدولية لتعلم حقوق الإنسان (القرار ٨٢/٦٤) الذي اتخذته الجمعية في الجلسة العامة التي عقدت في وقت سابق هذا الصباح ونؤيده تأييداً تاماً.

تايلند ملتزمة التزاماً صارماً بقضية حقوق الإنسان في الداخل والخارج على السواء. وينطلق التزامنا من تقاليدنا العريقة في التسامح والتنوع والرعاية فيما يتعلق بالناس من خلفيات مختلفة، فضلاً عن إيماننا بكرامة جميع البشر. وضمن ذلك السياق، نعلّق أهمية كبيرة على تعزيز بيئة مؤاتية لثقافة حقوق الإنسان، قولاً وفعلاً على السواء، لكي تزدهر على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية.

ترى تايلند أن تعلم حقوق الإنسان عملية تستمر مدى الحياة وتمتد خارج نطاق غرف الدراسة التقليدية. إنها عملية تتطلب القيادة والالتزام على جميع المستويات. كما تحتاج إلى رعاية مستمرة وينبغي أن تقوم على الاحترام الكبير لقيم كل مجتمع. وفي حالة تايلند، على سبيل المثال، فإن أبناء الشعب التايلندي يتعلمون في المقام الأول حقوقهم وواجباتهم ومسؤولياتهم، فضلاً عن احترام كل منهم للآخر، من خلال التعاليم الدينية والأخلاقية. ولأن تلك القيم هي جزء من طريقة حياة الشعب، فقد وفرت أساساً قوياً لتعلم حقوق الإنسان.

منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في هذا التاريخ قبل ٦١ عاماً، وُضعت وصُقلت قواعد حقوق

الولايات المتحدة تؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز التعليم والتعلم في مجال حقوق الإنسان، وتدرك القيمة الهامة للغاية لهذا النوع من التعليم في تعزيز تلك الحقوق. إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي هي حقوق يكتسبها كل رجل وامرأة وطفل لدى مولده. ويمثل غرس المعرفة بتلك الحقوق وفهمها الخطوات الأساسية الأولى على الطريق إلى تحقيق ذلك الحق الذي يكتسب لدى مولد الفرد.

في يوم حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨، قالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إن الإعلان بالنسبة للكثير من الناس ما زال وعداً لم يتحقق، لأن الإرادة السياسية للدول للوفاء بالتزاماتها سارت، وللأسف، بخطى أبطأ من خطى تعهداتها. وفي ذلك السياق، أشارت إلى أن عشرات الملايين من الناس حول العالم ما زالوا غير مدرّكين لحقوقهم ولكون حكوماتهم تخضع لمساءلتهم.

إن التثقيف والتعلم في مجال حقوق الإنسان يدور في جوهره حول تمكين أبناء الجيل المقبل من المطالبة بحقوقهم. ونثني على التقدم الذي أحرزه كثير من البلدان في مجال تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/64/293)، ويتراوح ذلك من اعتماد القوانين الوطنية أو الاستراتيجية أو خطط العمل من خلال وضع برامج تدريبية للموظفين العامين وتطويرها، إلى تطوير مناهج حقوق الإنسان، وإدماج التثقيف والتعلم في مجال حقوق الإنسان في البرامج المدرسية والأنشطة الخارجة عن المنهج، وزيادة الوعي العام من خلال الحملات والمؤتمرات، ودعم التثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال المؤتمرات الإقليمية والدولية المختلفة.

في هذا اليوم، تفخر الولايات المتحدة بأنها تتعهد، جنباً إلى جنب مع البلدان الأخرى وكجزء من الجهود

أما على الصعيد الإقليمي، فتايلند، بوصفها الرئيس الحالي لرابطة دول جنوب شرق آسيا، تعمل بشكل وثيق مع زميلاتنا الدول الأعضاء في الرابطة من أجل النهوض بحقوق الإنسان في المنطقة. وخلال مؤتمر قمة الرابطة الأخير الذي عقد في تايلند في تشرين الأول/أكتوبر هذا العام، اتخذت الرابطة خطوة تاريخية بتأسيس اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة للرابطة، وهي أول آلية لحقوق الإنسان في المنطقة. هذه اللجنة الجديدة ستعمل على تعزيز الوعي العام بحقوق الإنسان بين شعوب الرابطة من خلال التعليم والبحوث ونشر المعلومات، ضمن أمور أخرى. إن تايلند ودول الرابطة ملتزمة تماما بضمان الأداء الفعال لهذه اللجنة لصالح جميع الشعوب في الدول الأعضاء في الرابطة.

في الختام، نود أن نؤكد مجدداً على إيمان تايلند بأن التعلم في مجال حقوق الإنسان أكثر من مجرد الدروس في المدرسة، أو من كونه موضوعاً ليوم واحد أو مجرد شعار. بل هو عملية تمكّن كل إنسان من العيش حياة آمنة وكريمة. ومهما كانت المنهجية التي نستخدمها لتعليم الناس عن حقوق الإنسان، فإننا نرى أن من الأهمية بمكان أن تسير عملية التثقيف جنباً إلى جنب مع اتخاذ الإجراءات الملموسة، لكي نطور ليس التقييم العقلاني فحسب وإنما التقدير العملي المتأصل لحقوق الإنسان.

تايلند مستعدة لمواصلة العمل مع جميع الشركاء والأمم المتحدة لتعزيز عملية التعلم المستمر مدى الحياة في مجال حقوق الإنسان كوسيلة لتهيئة بيئة تتمكن فيها ثقافة حقوق الإنسان من الترسخ والنمو والازدهار في المجتمعات حول العالم. ونحن واثقون بأنه بالعمل معاً، يمكننا تحقيق التطلعات النبيلة لميثاق الأمم المتحدة من أجل تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة في جو من الحرية أفسح.

الإنسان ومعاييرها من خلال مختلف الصكوك القانونية العالمية والإقليمية والوطنية. وتشارك تايلند باستمرار وفعالية في العديد من تلك العمليات. وعلّقنا أهمية بالغة على التركيز على الوصول إلى جمهور محدد. لقد ترجمنا بالفعل الإعلان العالمي للفئات الضعيفة بشكل خاص، بما في ذلك إلى لغة بريلا للمكفوفين وإلى لغة تلائم الأطفال. كما نشرنا دليلاً عن حقوق الإنسان للجيش، فضلاً عن بطاقات للجنود لتعزيز الحساسية لاعتبارات حقوق الإنسان داخل الجيش.

خلال السنوات القليلة الماضية، ما برحت تايلند تسعى أيضاً إلى تعزيز الشراكات والتعاون على الصعيد الدولي وصولاً إلى القاعدة الشعبية. ورعى رئيس الوزراء في آذار/مارس من هذا العام انطلاق قافلة حقوق الإنسان التي نظمت بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تايلند وفريق الأمم المتحدة القطري. وستجول القافلة في جميع أنحاء تايلند لزيادة الوعي العام بحقوق الإنسان الأساسية، وخاصة في المدارس الابتدائية، مع أنشطة خارج المنهج يمكن للطلاب والمعلمين في المدارس المشاركة فيها على قدم المساواة. كما يجري تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات فيما بين الشباب التايلنديين من أجل زيادة التفاهم المتبادل بين الثقافات والديانات المختلفة في البلد وتعزيز التضامن.

ترحب تايلند بقرار مجلس حقوق الإنسان الذي اتخذ في تشرين الأول/أكتوبر هذا العام وهو يهدف إلى التركيز على المرحلة الثانية من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان المتعلق بتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل التعليم العالي. كما نرحب بكون البرنامج سيعلّق أهمية، أيضاً، على برامج التدريب في مجال حقوق الإنسان للمدرسين والمعلمين والموظفين الحكوميين والمسؤولين عن إنفاذ القانون وأفراد الجيش على جميع المستويات.

لا احترام حقوق الإنسان قادرة على تمكين جميع الناس من التمتع بحقوقهم والعمل بجمّة وكفاءة على رفع مستويات الوعي في أوساط الشباب.

ينبغي التنويه بأن هذا ليس أول برنامج في العملية الطويلة الأمد للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ولكي ندعم المبادرات بشأن الوعي بمسائل حقوق الإنسان، اعتمدنا أطر العمل الدولية المحددة مثل عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ١٩٩٥-٢٠٠٤ (انظر قرار الجمعية العامة ٤٩/١٨٤)، الأمر الذي أتاح لنا المجال لوضع وتطوير الاستراتيجيات الشاملة والفعالة والمستدامة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وبرزت على نحو متزايد الجهود الفعالة التي بذلتها في السنوات الأخيرة هيئات الدولة والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، والرامية إلى نشر المعلومات والمعرفة بشأن حقوق الإنسان.

تعتمد كازاخستان الآن وثيقة إطارية بشأن البعد المتعلق بحقوق الإنسان، وهي خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان في كازاخستان في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢. وفي سياق الخطة الوطنية، فإن السلطات الحكومية ستستخدم بانتظام وسائل الإعلام لتوفير المعلومات بشأن حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك نشر المبادئ التوجيهية لحقوق الإنسان للجمهور على نطاق أوسع. وستستخدم وسائل الإعلام من أجل التعليم غير النظامي في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، قامت لجنة حقوق الإنسان التابعة للرئيس، بالتوافق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإنشاء مكتبة رقمية توفر إمكانية الوصول المجاني إلى الوثائق القانونية المعيارية بشأن ضمانات حقوق الإنسان في كازاخستان.

نولي أهمية بالغة للتعليم في مجال حقوق الإنسان في أوساط المسؤولين ومن يعملون في كيانات إنفاذ القانون في كازاخستان. وتستند معايير الخدمة المدنية في كازاخستان

السيد دجومابايف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): أود أولاً أن أشير إلى أهمية هذا الحدث للاحتفال بانتهاء السنة الدولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان، التي سعت لتعزيز وتوسيع الجهود المبذولة للتدريس والتوعية في مجال حقوق الإنسان.

بعد مرور ستين عاماً على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ما زالت مسألة احترام تلك الحقوق مسألة عاجلة للغاية في جدول أعمال الأمم المتحدة. وإدراكاً لأهمية مبادئ مثل عالمية حقوق الإنسان وتربطها وطابعها الذي لا يتجزأ، تنظر كازاخستان إلى الإعلان العالمي بوصفه عنصراً أساسياً في القانون الدولي، وأساساً يقوم عليه دستورها الحالي. نحن ندعم أهداف البرنامج الشامل لحقوق الإنسان، على النحو الذي أوصت به الجمعية العامة، ونوّه إلى أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يوفر وسيلة رئيسية لتعزيز تلك الحقوق.

كازاخستان ملتزمة بدعم التوصل إلى فهم مشترك للمبادئ الأساسية وأساليب بذل الجهود الرامية إلى التوعية بحقوق الإنسان. وتماشياً مع البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وخطة العمل للمرحلة الأولى من البرنامج العالمي (انظر القرارين ١١٣/٥٩ ألف وباء)، وضعت كازاخستان عدداً من التدابير الرامية إلى نشر فهم الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق الإنسان ونفذت تلك التدابير.

في سياق تنفيذ البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، وضعت كازاخستان خطة عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في الجمهورية، وهذا حدث بالغ الأهمية بالنسبة لبلدنا في مجال التعليم الرسمي لحقوق الإنسان. ويهدف تنفيذ التدابير المنصوص عليها في الخطة الوطنية إلى إيجاد ثقافة

جميع الأطراف المعنية في وضع الإعلان، وكذلك في تنفيذ أحكامه.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):

من نواح كثيرة، يشكل اليوم معلماً هاماً في تاريخ العالم وحقوق الإنسان، وبالنسبة لهذه الجمعية، ينبغي أن يكون - وأكرر، ينبغي أن يكون - يوماً هاماً للغاية. بالنظر إلى نوع المشاركة وعدم وجود الممثلين الدائمين هنا اليوم، يجب أن أقول إنه لا يبدو أنها تماماً الرسالة التي ينبغي لنا أن نبعث بها إلى العالم. وأنا أذكر على وجه التحديد، مع الأسف، الأشخاص الذين ما برحوا، لفترة طويلة، يعملون كمحكّمين لحقوق الإنسان، ولكن يمكن اليوم تسميتهم بجملي النعش الذين لم يحضروا مراسم الدفن الأخيرة. وأود أن أذكرهم بما نقوم به هنا اليوم.

اليوم، نحن نحتفل بالذكرى الحادية والستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويجسد اعتماد الإعلان في عام ١٩٤٨، بعد انتهاء التجارب المأساوية للحريرين العالميتين، رغبة قوية من المجتمع العالمي في العيش طبقاً للمثل العليا المشتركة للسلام والوثام والمساواة والحرية والحق في تقرير المصير. اليوم، لا تزال الأمم المتحدة تنبؤاً الصدارة - والمكانة الأهم - بوصفها هيئة القيم الأخلاقية في العالم، وكان ينبغي لنا أن نبعث برسالة أمل إلى أنحاء العالم حيث ينتظر الناس بفارغ الصبر رؤية تأكيد قوي وإيجابي وتشاركي من هذه الجمعية لبقية العالم بشأن ما نؤمن به فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وبدلاً من ذلك، لدينا نقص في المتكلمين. ليس هذا هو نوع الرسالة التي ينبغي أن نبعث بها إلى العالم بأسره. وهذا يوحي بأن فقدان الأمل ليس ما ينبغي أن نعظ العالم به.

وباكستان - ويحق للأعضاء أن يسألوا - تحتفل بهذا اليوم بتنظيم احتفالات تمتد لفترة أسبوع. نحن نسعى لتعزيز

إلى مبادئ حماية حقوق الإنسان. وبهذه الطريقة، فإن الأفكار المنصوص عليها في اتفاقيات حقوق الإنسان ستتيح المجال لإنشاء آليات محددة لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

يرى وفدنا أن من الضروري زيادة الاشتراك المباشر للأطفال والشباب في هذه العملية. وفي هذا الصدد، أظهرت نتائج إحدى الدراسات الاستقصائية أن هناك اهتماماً كبيراً في أوساط الطلاب بدراسة أنتمل لحقوق الإنسان في المدارس. وتجدر الإشارة إلى أن النسبة المثوية للأطفال الذين يعرفون الجهة التي يلجأون إليها إذا ما انتهكت حقوقهم هي أعلى في الصفوف العليا منها في الصفوف الدنيا. وهذه الحالة تتحسن بإدراج المواضيع المتصلة بالقانون في المناهج الدراسية وغيرها من منافسات المشاريع العلمية في جميع أنحاء البلاد، فضلاً عن إنشاء مشروع إقليمي لبحث القانون الإنساني، وأحد أهدافه نشر المعرفة بالقانون الدولي الإنساني. هذا الشهر عقدت رئيس لجنة حقوق الإنسان في جمهورية كازاخستان بالترافق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كازاخستان، اجتماعاً مع طلاب جامعة كازاخستان للقانون الإنساني في مجال حقوق الإنسان، كان موضوعه "آليات حماية الحقوق الوطنية والدولية"، وشارك في الاجتماع أعضاء اللجنة وأكاديميون وممثلون للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والطلاب.

كازاخستان هي أحد مقدمي مشروع القرار المعنون "متابعة السنة الدولية للتعلّم في مجال حقوق الإنسان" (A/C.3/64/L.33/Rev.1)، كما اشتركنا في إعداد تقرير الأمين العام عن السنة الدولية للتعلّم في مجال حقوق الإنسان (A/64/293). وفي هذا السياق، نعرب عن تأييدنا الكامل لمشروع الإعلان بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. ونعوّل على الاشتراك الفعال من جانب

في سياق هذا اليوم الدولي لحقوق الإنسان وخارج مناهجنا الدراسية، نعكف في باكستان على تنظيم سلسلة من الأنشطة التي تتوافق مع مختلف الحقوق التي تكلمت عنها من فوري، ونعمل على تعزيز هذا البرنامج بين جميع شرائح المجتمع. وموضوع الاحتفال باليوم الدولي لحقوق الإنسان في باكستان هذا العام هو "حقوق الإنسان والسلام". ونضيف كلمة "السلام" إليه لأن ذلك قد أدى دورا مهما للغاية في ذاكرتنا الوطنية وينبغي تعزيزه. وستجري احتفالات مختلفة في جميع أنحاء البلاد، في الفترة من ١٠ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وتنظم وزارة حقوق الإنسان هذه الاحتفالات، التي تم الترتيب لها بالتشاور والتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مجتمعنا المدني الحيوي الآن والمؤسسات الإعلامية الأكثر حيوية.

والدستور الباكستاني مبني على مبدأ المساواة في الحقوق والمعاملة المتساوية لجميع المواطنين والأشخاص بدون أي تمييز. وهو يكفل الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحرية الفكر والتعبير والعقيدة والإيمان والعبادة والانتماء. ومع أن دساتير كثير من البلدان في العالم لا تذكر جوانب هذا الموضوع في نصوصها الأولية الخاصة بها - هناك الكثير من بلدان العالم التي أدخلت في دساتيرها شرعة الحقوق أو وثائق من ذلك النوع لتعزيز هذه الحقوق وإنفاذها - فإنها مكتوبة في المتن الرئيسي لدستورنا. وهو يوجه الدولة إلى اتخاذ التدابير المناسبة لتمكين المرأة من الاشتراك في جميع مجالات الحياة والأنشطة المجتمعية وحماية حقوق الأقليات ومصالحها.

الحكومة الديمقراطية في باكستان ملتزمة التزاما صارما بحماية تلك الحقوق الأساسية، وبتعزيز التسامح والتفاهم والوئام بين جميع المواطنين، والأديان وشرائح المجتمع. وإلى جانب تلك الضمانات الدستورية، هناك نظام للدوائر الانتخابية المستقلة الذي يضمن التمثيل الكافي

معنى الإعلان العالمي وكيفية تنفيذه. ونحن نحاول تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان - وهو شيء ربما لم يكن من السهل ارتباطنا به قبل عدة سنوات.

كما هو واضح في جميع أنحاء العالم، هناك فجوات بين الخطابة وتنفيذ حقوق الإنسان الدولية، وغالبا ما يبدو أن هناك افتقارا إلى صدق النوايا. المادة ٢٦ من هذا الإعلان العالمي الهام تنص على أن لكل شخص "الحق في التعليم"، واليوم نطلق عليها عدة أسماء مختلفة - ونحاول أن نبرر هذا في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ومساعد أخرى كثيرة - ولكن الأصول يجب ألا تغيب عن هذه الجمعية. وأعتقد أن علينا أن نعيد إدماج التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وأن نعزز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهي الرسالة الأساسية لهذا الإعلان.

إن إحدى وسائل سد هذه الفجوة بين القول والعمل هي الاعتراف بدور التعليم. نحن ندرك أهمية هذا، لأنه، ما لم نعترف بأهمية التعليم من خلال مبادرات مختلفة - وليس من المفترض أن يكون نموذجيا أو من جانب واحد فحسب - أعتقد أنه لا يمكننا حقا أن نعزز حقوق الإنسان، لأنه، ما لم تدركوا تماما ما هي حقوقكم، لا تستطيعون التمكين من حمايتها. ولذلك، أدمج تعليم حقوق الإنسان في المناهج التعليمية على مختلف المستويات. ونؤمن بأن جميع حقوق الإنسان عالمية ومترابطة وغير قابلة للتجزئة. إن أعمال واحترام حقوق الإنسان - سواء كانت الحقوق الاقتصادية أو الحقوق الاجتماعية أو الحقوق الثقافية أو الحقوق المدنية أو الحقوق السياسية - ينبعان من المحيط المباشر للفرد ولا يمكن تعزيزهما على النحو الصحيح إلا من خلال التعليم، ويفضل أن يكون التعليم الرسمي.

إن الإعلان الذي اعتمده هذه الجمعية في العام الماضي بمناسبة الذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي أتاح فرصة للتبصر، واتفقنا جميعاً - وأود أن أذكر الوفود، نظراً لأنه يبدو أنه لا توجد الحيوية نفسها هنا هذا العام - على أنه "من غير الممكن أن يدعي أي بلد من البلدان أو أي إقليم من الأقاليم أن كل حقوق الإنسان تتحقق بالكامل في كل الأوقات وبالنسبة للجميع". (القرار ١١٦/٦٣) وذلك اعترافاً ضمني بفسلنا، فشلنا المشترك. وأعلننا أيضاً أن "من واجبنا جميعاً أن نكشف جهودنا من أجل تعزيز جميع حقوق الإنسان...".

مرة أخرى اليوم، نحن جميعاً بحاجة إلى أن نؤكد التزامنا من جديد - حتى لهذه القاعة الخاوية - بأننا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، نكرر - وينبغي لهذا أن يكون رسالة إلى العالم - أننا لن نتردد أمام ضخامة هذا التحدي. نؤكد من جديد التزامنا بالإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان، وهي حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة ومتشابكة ومتعاضدة. الحكومة في باكستان بذلت وستبذل كل ما في وسعها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لشعبها بموجب هذا الميثاق والتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان في إطار هذا المجتمع. ونحث المجتمع الدولي على القيام بذلك أيضاً.

السيد فينيسي (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء في المنتدى الأقليمي للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وهي وفود إيطاليا والفلبين وسلوفينيا والسنغال وسويسرا وكوستاريكا والمغرب. ومنتدانا عبارة عن تجمع أقليمي غير رسمي للدول أنشئ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في إطار مجلس حقوق الإنسان. ونؤيد المبادرات الدولية التي تعزز التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان وعلى جميع مستويات المجتمع.

للأقليات في المجالس التشريعية الوطنية والمحلية أيضاً. وشأننا شأن العديد من البلدان المجاورة لنا، حددنا حصصاً في وظائف الحكومة، مما يضمن تمثيل الأقليات في النسيج الوطني وعملية صنع القرار. وهناك اللجنة الوطنية للأقليات ويقوم صندوق خاص لرعاية الأقليات ورفع مستواها باستعراض رفاهها ويولي أي احتياجات بصورة مباشرة. وأعلنت الحكومة يوم ١٢ آب/أغسطس يوم الأقليات في باكستان من أجل التأكيد على أهمية الحوار والتعاون والتفاهم بين الأديان. وبالمثل، أنشئت لجان الوثام بين الأديان على مختلف المستويات لضمان وصول الحوار والتعاون إلى القاعدة الشعبية.

وباكستان دولة طرف في العديد من صكوك حقوق الإنسان. وتقوم وزارة حقوق الإنسان برصد ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان والاتجاهات، مع التركيز بوجه خاص على النساء والأقليات والشرائح الضعيفة من المجتمع. وأجريت أعمال تحضيرية واسعة لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وستعمل هذه الهيئة وفقاً لمبادئ باريس، وستساعد في مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان والوفاء بالتزاماتنا الدولية.

وتأتي وسائط الإعلام في الطليعة باعتبارها أكثر وسائط الإعلام حرية وحيوية في منطقة جنوب آسيا والعالم. وهناك عدد متزايد من القنوات الخاصة والمستقلة التي تعمل في البلد وكانت هناك زيادة ملحوظة في عدد منظمات المجتمع المدني وتأثيرها في تقديم وجهات النظر البديلة وحماية حقوق الإنسان بصوت واحد. وتؤدي وسائط الإعلام والمجتمع المدني الآن دوراً بالغ الأهمية في تعزيز ثقافة المساءلة والشفافية. واتخذت السلطة القضائية المستقلة في باكستان خطوات واسعة النطاق لضمان حماية الحقوق الدستورية لجميع المواطنين. بل إنها اتخذت إجراءات من تلقاء نفسها في كثير من الحالات.

المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤)، تجسد هذه المبادرة الإدراك المتزايد للمجتمع الدولي بأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يحقق نتائج بعيدة المدى.

ثانياً، إن اعتماد إعلان للأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان سيبحث برسالة واضحة من المجتمع الدولي تؤكد على أهمية التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وسيوفر الإعلان تعريفاً لمختلف المبادئ والمسؤوليات ذات الصلة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتوضيح العلاقة بين التثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتعلم والتدريب، فضلاً عن دور التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم الرسمي وغير الرسمي.

كما تم التوصل إلى إدراك عام للحاجة إلى مثل هذا الإعلان في الحلقة الدراسية الدولية بشأن مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، التي عقدت في مراكش واستضافتها حكومة المغرب في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وأثبتت الحلقة الدراسية أنهما تجربة ناجحة للغاية وقدمت إسهاماً مفيداً للعملية برمتها.

اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان - المؤلفة من ١٨ خبيراً مستقلاً - أوكل إليها من خلال قرار مجلس حقوق الإنسان ١٠/٦ و ٢٨/١٠، ولاية إعداد مشروع أولي لإعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وأوصت الجمعية العامة إلى مجلس حقوق الإنسان، في قرارها الصادر هذا العام بشأن متابعة السنة الدولية لتعلم حقوق الإنسان (القرار ٨٢/٦٤)، أن يدمج التعلم في مجال حقوق الإنسان في إعداد مشروع إعلان الأمم المتحدة، واضعاً في اعتباره تكامل هذه المبادرة مع البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وسينظر مجلس حقوق الإنسان في المشروع الذي أعدته اللجنة الاستشارية في دورتها الثالثة عشرة في آذار/مارس ٢٠١٠،

يشدد المنتدى الأقاليمي للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان على التكامل بين تعلم حقوق الإنسان والتثقيف في مجال حقوق الإنسان ويرى أن تعلم حقوق الإنسان جزء لا غنى عنه للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ونظر إلى التثقيف في مجال حقوق الإنسان على أنه مفهوم واسع يشمل عملية مستمرة مدى الحياة ليصبح الفرد واعياً بحقوق الإنسان الخاصة به وحقوق الإنسان الخاصة بالآخرين، ضمن الأطر الرسمية وغير الرسمية، وداخل الأسرة والمجتمع والمدرسة والمؤسسات التعليمية، والتدريب، وما إلى ذلك. والهدف النهائي المشترك هو تمكين كل شخص من الحصول على معرفة أفضل بحقوقه الإنسانية والمطالبة بها بصورة أكثر فعالية.

يدعم المنتدى في الوقت الحاضر مبادرتين رئيسيتين، هما البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ومشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. ويجري تعزيز هاتين المبادرتين من خلال القرارات العادية لمجلس حقوق الإنسان التي يقدمها أعضاء المنتدى.

أولاً، يوفر البرنامج العالمي مجموعة من الأهداف والإجراءات الجماعية التي تساعد الدول على زيادة جهودها الوطنية لتعزيز التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وهو برنامج مفتوح باب العضوية وينفذ على مراحل مستمرة. ومرحلته الأولى التي امتدت من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩ ركزت على التثقيف في مجال حقوق الإنسان للتعليم الابتدائي والثانوي. أما مرحلته الثانية التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ فستركز على التثقيف في مجال حقوق الإنسان للتعليم العالي وتدريب المدرسين والمعلمين وموظفي الخدمة المدنية ومسؤولي إنفاذ القانون والمسؤولين العسكريين، على النحو المحدد في قرار مجلس حقوق الإنسان ٤/١٢. واعتماداً على الأسس التي وضعت خلال عقد الأمم

أود بصفة خاصة أن أشكر البلدان التي تكلمت في هذه المناسبة. وأتمنى أن يتم بحلول العام المقبل إدراك أهمية هذه المناسبة وأن يكون هناك عدد أكبر من المتكلمين ومزيد من الاهتمام بها.

أعلن الآن احتتام الاجتماع الخاص المعقود بمناسبة انتهاء السنة الدولية لتعلم حقوق الإنسان.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٦٩ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس: يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في جلستها العامة السابعة والخمسين المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وافقت على تمديد عمل اللجنة الثانية حتى يوم الأربعاء ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. مع ذلك، وبسبب المفاوضات الجارية، أبلغني رئيس اللجنة الثانية بأنه يرغب في طلب تمديد إضافي لعمل اللجنة حتى يوم الجمعة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

هل لي إذن أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد عمل اللجنة الثانية حتى يوم الجمعة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؟

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

عندما يعقد المجلس مناقشة رفيعة المستوى بشأن هذه المسألة، بناء على طلب القرار ١١٨/١٢.

وبعبارة أخرى، فإن إعلان الأمم المتحدة سيوصل إلى المجتمع الدولي رسالة واضحة مفادها أنه ينبغي زيادة تعزيز الثقيف في مجال حقوق الإنسان، وأن الثقيف في مجال حقوق الإنسان ليس أمرا "يستحسن وجوده" فحسب، وإنما تقوم الحاجة إليه من أجل المساعدة في منع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والكفاح بطريقة مستدامة لتحسين سجل حقوق الإنسان في بلداننا أيضا. علاوة على ذلك، سيستنهض الإعلان بالإرادة السياسية اللازمة لتعزيز الجهود الجماعية الرامية إلى الثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال تعزيز الحوار والتعاون الدوليين، وزيادة الوعي ومعالجة الفجوات في الإطار الدولي للثقيف في مجال حقوق الإنسان بقرار غير ملزم وتوافقي يتخذ بطريقة شاملة للجميع.

في الختام، يشرفني أن أقول إن المنتدى الأقاليمي للثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان قد عمل بهمة في العام الماضي ومن خلال جهوده التي يبذلها، احتفل أيضا بالسنة الدولية لتعلم حقوق الإنسان. وسيواصل أعضاء المنتدى تأييدهم القوي لتعزيز الثقيف في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تعلم حقوق الإنسان. وتمثل مناقشة اليوم فرصة هامة لتعزيز التأزر بين جميع هذه الجهود هنا في الجمعية العامة بنيويورك وفي مجلس حقوق الإنسان بجنيف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في هذه الجلسة. أنا آسف حقا لأن الحضور لم يكن ما نوده أن يكون. وكما قال سفير باكستان، وبخاصة في هذه المناسبة الهامة للغاية، يجب علينا أن نبعث برسالة إلى العالم بشأن أهمية الثقيف في مجال حقوق الإنسان.